



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الثانية - السنة السادسة - الدورة الربيعية 2009 م - العدد: 01

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الإثنين 05 ربيع الأول 1430
الموافق 02 مارس 2009

طبعت بمجلس الأمة يوم السبت 24 ربيع الأول 1430

الموافق 21 مارس 2009

فهرس

محضر الجلسة العلنية الأولى ص 03

■ إفتتاح الدورة الربيعية العادية لسنة 2009.

محضر الجلسة العلنية الأولى
المنعقدة يوم الإثنين 05 ربيع الأول 1430
الموافق 02 مارس 2009

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

المدعوون:

- السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني؛
- السيد الوزير الأول؛
- السادة وزراء الدولة؛
- السيدات والسادة أعضاء الحكومة؛
- السادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني؛
- السيد رئيس المحكمة العليا؛
- السيدة رئيسة مجلس الدولة.

إفتتحت الجلسة على الساعة الحادية عشرة
والدقيقة الرابعة والعشرين صباحا

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، الجلسة
مفتوحة.

مراسيم الافتتاح:

- تلاوة سورة الفاتحة؛
- عزف النشيد الوطني.

السيد الرئيس: طبقا لأحكام المادة 118 من
الدستور والمادة 05 من القانون العضوي الناظم
للعلاقات بين غرفتي البرلمان وبينهما وبين الحكومة،
أعلن رسميا عن افتتاح دورة الربيع العادية لسنة
2009 في مجلس الأمة.

الآن ومثل ما جرت العادة أستأذنكم في أخذ
الكلمة لألقي بعض الكلمات ذات الصلة بالمناسبة.
إذن، بعد بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة
والسلام على أشرف المرسلين؛
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد الوزير الأول،
السادة وزراء الدولة،
السيدات والسادة أعضاء الحكومة،
السادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني،
السيد رئيس المحكمة العليا،
السيدة رئيسة مجلس الدولة،
السيدات والسادة الضيوف،
زميلاتي، زملائي،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
أود في البداية أن أرحب بكم جميعا، سيداتي
سادتي، في مقر مجلس الأمة.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني والسيد
الوزير الأول، السادة وزراء الدولة والسيدات والسادة
أعضاء الحكومة، وكافة الضيوف؛ يستحقون منا
الشكر والتقدير لمشاركتهم إيانا المناسبة.

أيها السيدات، أيها السادة،
مثل العادة نلتقي في هذا الموعد الخاص، لكي
نعطي إشارة انطلاق أشغال الدورة الربيعية العادية
وفي هذه المناسبة، عودنا أنفسنا وإياكم على
اطلاعكم بمضمون جدول أعمال الدورة، ومشاريع
النصوص التي نكون قد اتفقنا مع الحكومة على
دراستها، كما اعتدنا في نفس المناسبة تخصيص
جزء من حديثنا إلى الأحداث والتطورات التي تدور
حولنا.

ولكن هذه المرة، وعلى خلاف العادة، سوف
نخصص جل حديثنا بشكل أساسي للحدث الوطني
الأبرز ونعني به الانتخابات الرئاسية، الذي يعد حدثاً
مؤسسياً هاماً سوف يؤثر تأثيراً واضحاً على وتيرة
أشغال هيئتنا وعلى جدول أعمال دورتنا.

ولئن اعتبر البعض أن الاستحقاق الانتخابي
لاختيار القاضي الأول للبلاد، قد أصبح اليوم – نتيجة
تكرار تنظيمه – أمراً مألوفاً، فإن المناسبة في أبعادها
المؤسسية والسياسية، تبقى في جميع الحالات

حدثاً استثنائياً يؤثر على جل نشاطات البلاد خلال الفترة.

وبالطبع فإن هذا الوضع لا يخص الجزائر وحدها، بل أن جل البلدان (بدرجات متفاوتة) تعرف أوضاعاً شبيهة بتلك التي نعرفها اليوم.

لهذا فمن المؤكد أن الانعكاسات الناجمة عن حلول الموعد، وما سيسبقه أو يرافقه أو يلحق به، هي دائماً حدث يؤثر بشكل مباشر على نشاط مؤسسات عديدة، وعلى أجندة الهيئة التي ننتمي إليها، ويغال حجم أدائها.

بالطبع، الدورة لن تكون بيضاء في جانبها التشريعي كما أكد عليه أخي وزميلي رئيس المجلس الشعبي الوطني في كلمته التي استمعنا إليها قبل قليل وهي بالتأكيد بعد استكمال كامل الإجراءات الدستورية وتلك المكرسة في القوانين الناظمة لسير مؤسسات الدولة في مثل هذه الحالات، نقول سوف تستأنف الهيئة تأكيداً لنشاطها عادياً في معالجة الملفات التشريعية المتوقعة للفترة.

أيها السيدات، أيها السادة،

البلاد كما تعلمون أنهت فترة، وهي تتهيأ لاستقبال أخرى، والمؤسسات الوطنية في مثل هذه المناسبات مطالبة أدبياً، بأن تقدم حصيلة جهدها حول ما تحقق خلال الفترة وفي هذا المجال، لا شك وأنكم لاحظتم أن العديد من المسؤولين، وفي مناسبات كثيرة، عدوا الإنجازات التي حققوها في القطاع التابع لهم. ولقد كان العرض المتبوع بالنقاش الذي قدمه السيد الوزير الأول أمام البرلمان واحداً منها. حيث قدم الأرقام، وعدد المشاريع التي تحققت خلال العهدة، ولمح إلى الآفاق المستقبلية للبلاد.

ولا أعتقد أن أحداً قد غابت عن ذهنه أبعاد ومرامي مضمون الخطاب الهامة التي يلقيها السيد رئيس الجمهورية أثناء الزيارات التفقدية التي يقوم بها في إطار أدائه لمهمته الرئاسية هذه الأيام، وما تتضمنه هذه الخطب من معطيات عن واقع التنمية في البلاد، والحرص الذي يوليه ليبيّن ما تحقق، وما يجب أن يتحقق بالرقم والحجة ليشهد بذلك الجميع بأنه قد وفى بما وعد، أعيد ليشهد بذلك الجميع بأنه قد

وفى بما وعد.

هذه هي الحقيقة التي يجب أن تفهم من قبل الجميع، ذلك لأنه لا يستحب لرئيس انتخبه الشعب وزكى برنامجه أن ينهي عهده دون أن يقدم حصيلة جهده ونتيجة عمله. بالطبع، الواجب الأخلاقي لرجل مسؤول بهذا المستوى يكون دائماً في الوفاء بوعد، وإشهاد الناس على حقيقة ما قام به، ليترك بعد ذلك للشعب الحكم له أو عليه.

نحن أيضاً، سيداتي سادتي، وفي هذا الموعد بالذات، مدعوون إلى تقديم نتيجة الجهد الذي قمنا به خلال الفترة، والتعريف بما تحقق ضمن الهيئة لأن العمل الذي قمنا به هو جزء لا يتجزأ من برنامج السيد الرئيس.

بالطبع، فإن المطلوب لا يكمن في تقديم الحصيلة العديدة للنصوص التي صادقنا عليها (وإن كانت هامة) وفي جل القطاعات وإنما التذكير بالغاية التي جاءت لأجلها، وبما وفرته هذه النصوص من حلول للمشاكل التي كانت مطروحة وفي هذا السياق، تركزت جهود البرلمان خلال الفترة في تجسيد مضمون الأهداف الكبرى التي حملتها سياسة الإصلاحات التي مست كافة القطاعات: بدءاً بالعدالة والمنظومة التربوية وقطاع الاقتصاد والمالية والفلاحة والشؤون الاجتماعية والبيئة وانتهاءً بتنظيم هيكل مؤسسات الدولة من خلال مراجعة الدستور.

أيها السيدات، أيها السادة،

ليس جديداً القول إن سياسة الإصلاحات التي انتهجتها البلاد (وفي كافة القطاعات)، كانت لها نتائج إيجابية واضحة، نتائج لعب البرلمان دوراً فيها، إذ هو أي (البرلمان) خلال عقد من الزمن، صادق على أكثر من 164 نصاً من أكبر وأهم النصوص القانونية، صبت في مجملها في خانة إثراء وتكييف وتحديث ومسيرة المنظومة القانونية للبلاد، بما يتماشى وطبيعة التطور الحاصل داخل وخارج الوطن، وتطبيقاً للخيارات السياسية التي اعتمدها البلاد والرامية إلى تحقيق نهج الإصلاحات وتحقيق المصالحة الوطنية.

العميقة والإنجازات الضخمة، ها هي الجزائر تلتقي اليوم بموعد جديد وحاسم على ضوءه تتحدد معالم طريق المستقبل؛ مستقبل يتوقف على كيفية التعاطي معه وعلى كيفية تنظيمه.

إننا من منطلق المعطيات المتوفرة ومن الإجراءات المتخذة، نقول إن مقومات نجاح الجزائر في تنظيم الاستحقاق الانتخابي تسير سيراً عادياً، بل جيداً، ومما يدعم حكمنا هذا، هو أن كافة الترتيبات التي يتوجب توفيرها لإنجاح العملية قد تحققت فعلاً سواء من خلال التحسينات المادية، أو التكيف في الإجراءات، أو في كيفية التنظيم المادي لتوفير الشفافية والنزاهة التي تقتضيها العملية.

وفي هذا المجال، يمكن القول أيضاً بأن الجزائر قد اكتسبت تجربة، سمحت لها باستجماع كل الشروط المطلوبة التي تمكنها من التحكم في جميع مراحل الاستحقاقات، سواء تعلق الأمر باحترام المواعيد، أو باستدعاء هيئة الناخبين، أو بمتابعة وتعيين القوائم الانتخابية، أو باتخاذ التدابير الإدارية الاحتياطية الوقائية، أو بتوفير المعدات والوسائل المادية الضرورية.

ولم تتوقف الجزائر عند هذا الحد، بل هي راحت تعمل على إحاطة هذه العمليات والاستحقاقات بكامل الاحتياطات من أجل توفير شروط رقابة جدية، بدءاً بالتأكيد على الإدارة بضرورة التزام الحياد، وبإشراك ممثلي المترشحين في هذه العملية، وبتسليم نسخة من محاضر الفرز، وبحضور قضاة يشرفون على احترام الترتيبات القانونية لسلامة سير العملية.

وبالإضافة إلى كل هذه التدابير الاحترازية، قررت الجزائر إنشاء لجنة سياسية وطنية لمراقبة الانتخابات الرئاسية.

وطلبت بالوقت ذاته حضور ملاحظين دوليين، ونتيجة كل ذلك، فقد أضحي من قبيل الأعراف السياسية أن تتوج كل هذه التدابير بتعليمات رئاسية تُعنى بالتذكير الحازم بضرورة احترام القانون، والتأكيد على ضرورة توفير كافة الضمانات السياسية اللازمة، والتوعية بأهمية الاقتراع من وجهة نظر حضارية.

إنه رقم لا يحتاج إلى التعليق، خاصة إذا ما ربطناه بمضمون ونوعية النصوص، الدستورية منها والعادية، وعدد موادها وأضفنا له أرمادة النصوص التطبيقية التي انبثقت عنه.

أيتها السيدات، أيها السادة، ما يمكن قوله في كل هذا، هو أن النتيجة المحققة في ظل الفهم المذكور لواقع التطور، هو الذي يدفعنا إلى القول بأننا بفضل ما تحقق، وبفضل المساهمة الجادة التي قام بها البرلمان لتعزيز المنظومة القانونية للبلاد، نكون قد ساهمنا خلال الفترة في تعزيز أركان الدولة الحديثة القوية، العادلة، الدولة التي تأخذ بعين الاعتبار تراكم المكاسب المحققة، وتستقي مبادئها وأصالتها من ماضيها وحاضرها، وتتغذى بالجديد والمتطور من الأفكار المسيرة لواقع عصرها.

منطلقة من هذا الفهم لواقع التطور، ارتضت البلاد لنفسها، منذ ما يربو عن عقد من الزمن، مجموعة من المبادئ والقواعد مثلت الوعاء الفكري لأمتنا ومرجعيتها الثقافية، وعملت بجدية وإصرار على تطبيقها.

فإذا كانت الديمقراطية والعصرية والحكم الرشيد من جهة، والتنمية والإصلاح المستمر من جهة أخرى، كلها أفكاراً نبيلة وذات قيمة عالية، فإن محكها الرئيسي يظل في النهاية الواقع الملموس والممارسة اليومية هذا ما تجسد من خلال الإنجازات المحققة ميدانياً أثناء الفترة.

أيتها السيدات، أيها السادة، إذا كنا قد قلنا هذا الكلام، فغايتنا هي بالواقع التأكيد على حقيقة مفادها أن الجزائر - من خلال مؤسستها البرلمانية - قد عملت بهذا الفهم، وسارت على هذا النهج، وهي في ذلك قطعت أشواطاً معتبرة من مسيرتها الإصلاحية، واكتسبت تجربة لا يستهان بها في مجالات عديدة ومختلفة وذات صلة بالتنظيم والتسيير، تجربة ساهمت في إنجاحها كل مؤسسات الدولة، وكان للبرلمان دور فيها.

أيتها السيدات، أيها السادة، بعد عقد من الزمن ومن العمل الجاد والإصلاحات

لخوض الحملة لصالح البرنامج الذي يدعمه والمترشح الذي يحظى بثقته، فهذا أمر طبيعي وهو مطلب مواطني تقتضيه الممارسة الديمقراطية، ولكن ما هو مطلوب في هذه المرحلة بالخصوص، هو أن ينخرط كل واحد وواحدة في مسعى إقناع المواطنين والمواطنات بأهمية العملية، وبواجب المشاركة في هذا الاستحقاق المواطني الهام، وبضرورة اختياره للأنسب من المتنافسين الذين يؤمنون له الأمن والاستقرار ويحققون له كافة أهداف المصالحة الوطنية، ويضمنون له الاستمرارية في التطور والتنمية، وتعزيز مكانة الجمهورية.

إن المشاركة في العملية الانتخابية هي حق وواجب، على كل مواطن ومواطنة تأديته. وأن أي تفريط أو عزوف عن القيام بتأدية هذا الحق وهذا الواجب، لهو بالتأكيد موقف يتعارض مع روح المواطنة، ويعاكس التوجه الديمقراطي الذي اعتمده الشعب كخيار لا يجوز التنازل عنه.

وفي هذا السياق، الواجب يقتضي إعادة التذكير بأهمية العملية، وحساسيتها، والدعوة إلى تحفيز المواطن على المشاركة، والتعبير الصريح عن الموقف، حتى لا تتكرر تبعات ذكرى سابقة نتجت عنها آثار كارثية دفعت البلاد ثمنا باهضا فيها وكان العزوف والتفريط سبباً فيها.

أيتها السيدات، أيها السادة،

السيد رئيس الجمهورية كان محقاً عندما قال: على الشعب أن يختار، ويختار بكامل الحرية من يريد اختياره، وأن قوة الرئيس أياً كان هذا الرئيس لا يمكن أن تكون حقيقية ما لم تُسندَه أغلبية عريضة من أبناء شعبه، وأعتقد، سيداتي سادتي، أن الجزائر في هذا المجال، وفي هذه المرحلة تحتاج إلى رئيس قوي، رئيس تسنده أغلبية واسعة وتدعم خياراته. رئيس قوي قادر على اتخاذ الإجراءات الشجاعة - مثل تلك التي اتخذت بالماضي - إجراءات قادرة على حل المشاكل ومواجهة التحديات الكبرى التي تواجه بلدنا والعالم.

أيتها السيدات، أيها السادة،

ونحن على أيام معدودات من انطلاق الحملة

ومن كل هذه الإجراءات، تتبين حقيقة مفادها أن السلطات العمومية عملت على اعتماد المعايير المعمول بها في الديمقراطيات العريقة في مجال تنظيم الانتخابات.

أيتها السيدات، أيها السادة،

إن الانتخابات الرئاسية القادمة هي في الواقع موعد مع التاريخ وموعد لصناعة التاريخ؛ ذلك أن التاريخ الذي حدده المرسوم الرئاسي لاستدعاء الهيئة الناخبة، لاختيار الرئيس الذي سيقود البلاد مستقبلاً، سيبقى تأكيداً تاريخياً بارزاً في حياة الأمة، وهو في الوقت ذاته يعد موعداً هاماً سيصنعه المواطن بكل وعي ومسؤولية، موعد سيرجح فيه التوجه الذي يكون الشعب قد اختاره من بين التوجهات التي قدمها له المتنافسون حول كيفية بناء مستقبل الجزائر.

أيتها السيدات، أيها السادة،

مناسبة الانتخابات الرئاسية تعطينا من هذا الموقع الإمكانية لكي نسجل أمامكم بعض الملاحظات ونبدي بعض الآراء في الموضوع وفيها نقول إنه :

1 - بقطع النظر عن التحاليل التي يعطيها البعض، والأحكام التي يقدمها البعض الآخر، ليعبر عن وجهة نظره وقناعته، فإننا نود : إبداء الارتياح على كون بلادنا والحمد لله، أصبحت تتعاطى مع المواعيد والاستحقاقات الانتخابية تعاطياً عادياً.

2 - إن الجزائر في كل مرة وفي كل استحقاق، تؤكد بالدليل، على تشبثها بمبدأ الممارسة الديمقراطية، والمنافسة الحرة الشريفة في إطارها التعددي، وتؤكد عن تمسكها بالتوجه الذي من مدة قد تم اعتماده.

3 - البلاد نتيجة رصيد تجربتها، اكتسبت ثقة بالنفس، وتجربة (ليست موضوع شك)، وهي في كل مرة تسعى إلى تحسين أدائها، وتقوية نجاعة آلياتها من خلال استحداث وتطوير الشروط والضمانات الضرورية الكفيلة بتحسين سير العملية.

أيتها السيدات، أيها السادة،

أعلم أن كل واحدة وواحد منكم قد بدأ، أو هو يتهيأ

الانتخابية، نرى لزاماً علينا التعبير عن الأمل في أن تكون المناسبة فرصة لتنافس الأفكار والبرامج في إطار اللياقة التي يُحتمُّها الموعد وتفرضها طبيعة المنافسة.

أيتها السيدات، أيها السادة،

لن أنهي كلمتي هذه دون أن أهنئ عمالنا وفلاحينا على المكاسب التي حققوها بفضل اللفتة الكريمة التي قام بها السيد رئيس الجمهورية اتجاههم وتبقى القناعة قائمة في أن تساهم الإجراءات المتخذة في تحسين أوضاع العمال والفلاحين المادية والاجتماعية وأن تحفزهم على بذل مزيد من الجهد والعطاء لصالح تنمية الجزائر وتحقيق إزدهارها.

شكرا لكم على حسن إصغائكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(تصفيق)

شكرا للجميع، الجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة
والدقيقة الخمسين صباحاً

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم السبت 24 ربيع الأول 1430

الموافق 21 مارس 2009

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587